Soroud (10) (2026) : 83 - 110

al-baḥṯ al-dalālī fī l-lisāniyyāt al-tawlīdiyya wa-l-maʿrifiyya bi-l-maġrib, al-ḥaṣīla wa-l-āfāq

Semantic Research within Generative and Cognitive Linguistics in Morocco: Achievements and Prospects

البحث الدلالي في اللسانيات التوليدية والمعرفية بالمغرب، الحصيلة والآفاق

محمد اغليمو
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك بالدار البيضاء

Abstract: This article examines the current state of semantic research within generative and cognitive linguistics in Morocco. Since the 1970s, semantics, as an integral component of grammar, has undergone significant advancements. This evolution can be attributed to the incorporation of linguistics into Moroccan university curricula and the increasing interest of researchers in semantic issues through contemporary approaches. This trend has fostered a scientific initiative that not only engages with semantic production in classical literature but also critically interrogates and seeks to enhance it in line with emerging modern theoretical frameworks. We will specifically analyze two significant semantic projects in Moroccan and Arab linguistics: those of Mohamad Ghalim and Abdelmajid Jahfa. These projects are characterized by a rigorous scientific perspective that integrates theoretical foundations with a comparative analysis of Standard Arabic, aiming to advance semantic research through modern linguistic methodologies.

Keywords: semantic research, semantic phenomena, meaning, development of Arabic semantics, generative and cognitive linguistics, comparison, Arabic language.

الملخص: نسعى، في هذا المقال، إلى رصد وضعية البحث الدلالي في اللسانيات التوليدية والمعرفية في المغرب. فلا شك أنه منذ سبعينيات القرن الماضي عرفت الدلالة باعتبارها مكونا من مكونات النحو تطورًا ملحوظًا، وذلك بفضل إدماج اللسانيات ضمن برامج الجامعات المغربية وتزايد اهتمام الباحثين بقضايا المعنى في ضوء ما توفره اللسانيات من مقاربات حديثة. وقد ساهم هذا التوجه في بناء مشروع علمي لا يقف

عند الإنتاج الدلالي في التراث العربي فحسب، بل يسائله، ويسعى إلى تطويره وفق ما استجد من أطر نظرية دلالية حديثة، ضمن رؤية نقدية تروم التمحيص والتجديد. في هذا الإطار، سنركز على مشروعين دلاليين بارزين في الساحة اللسانية المغربية والعربية، هما مشروع محمد غاليم وعبد المجيد جحفة، لتميزهما برؤية علمية رصينة، تجمع بين التأصيل النظري والدراسة المقارنة للغة العربية، وتحاول الارتقاء بالبحث الدلالي فيها وفق مناهج اللسانيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: البحث الدلالي، ظواهر دلالية، المعنى، تطور الدلالة العربية، اللسانيات التوليدية والمعرفية، المقارنة، اللغة العربية.

0. مقدمة

شهدت الدلالة (semantics) في الدراسات اللسانية بالمغرب تطورًا كبيرا منذ سبعينيات القرن الماضي، خاصة مع توسع شعب اللغة العربية وإدراج تخصص اللسانيات في الجامعات المغربية، وكذلك بروز اهتمام عدد من الباحثين اللسانيين الدلاليين الذين سخَّروا أبحاثَهم للاشتغال على قضايا المعنى من زوايا متعددة، تجمع بين المقاربات التقليدية المستمدة من التراث العربي والمقاربات الحديثة المستمدة من اللسانيات الغربية في إطار مشروع واضح المعالم، تنطلق من الدراسات التقليدية لا بغاية النقد، ولكن بغاية التمحيص والتدقيق والتجاوز، والنظر في القضايا والظواهر نظرة مختلفة؛ نظرة علمية مكتملة الأركان.

في هذا الإطار، يسعى هذا البحث إلى رصد وضعية الدلالة في المغرب انطلاقا من منظور النحو الكلي، الذي بدأ مع كاتز وفودور[1] (1963) وكاتز وبوسطل[2] (1964) في سياق ضرورة إدراج المكون الدلالي في النحو التوليدي، والذي طوره شومسكي في النموذج المعيار 1965، والوقوف عند إسهامات الباحثين اللسانين فيه على امتداد عقود من الزمن.

لا شك أن البحث الدلالي، بمفهومه الضيق في هذا البحث، عرف خطوات كبيرة، لا تقل عن التطور الذي عرفته الدلالة في أهم مراكز البحث اللساني في العالم، وخاصة في أعمال اللسانيين المغاربة الذين يتابعون أهم مستجدات البحث الدلالي عن كثب، ويطبقون تلك النظريات على اللغة العربية في إطار مقارن أو تنميطي. ترجع هذه الحيوية في علم الدلالة، أساسا، إلى تمكن الباحث اللساني والدلالي من اللغة الإنجليزية،

1 . See: Katz, Jerrold J., and Jerry A. Fodor. **The Structure of a Semantic Theory. Language**, Vol. 39, No. 2, pp. 170–210, (1963).

2 . See: Katz, Jerrold J., and Paul M. Postal. **An Integrated Theory of Linguistic Descriptions**. Cambridge, Massachusetts : MIT Press, (1964).

الشيء الذي يمكنه من الوصول، بسرعة، إلى مختلف الأبحاث اللسانية باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى تمكنه من الآليات المنهجية والنظرية للنظريات التي تبحث في المعنى، وهي نظريات متعددة، تعتمد تصورات مختلفة، لكن غايتها هي النظر في المعنى من زوايا نظر مختلفة.

وفقا لذلك، لا شك أن البحث الدلالي في المغرب يعرف قفزات نوعية جعلته ينخرط في الإجابة عن الأسئلة الدلالية العميقة، وذلك باتباع نظريات وأدوات منهجية دقيقة تنأى عن التأملات، فلم يعد الباحث الدلالي منعزلا، يدرس لغته فقط، بل صار يشتغل في إطار كلي، ينطلق من أسس نظرية كلية واضحة، ومن افتراضات علمية شفافة، غير أن هذا لا ينفي أنه ما يزال في حاجة إلى مضاعفة الجهد، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الرسمية حتى يرقى البحث الدلالي في المغرب إلى المستوى المطلوب كما هو الشأن في الدول الغربية.

في هذا المقال، سنركّز على مشروعين دلاليين بارزين في الساحة اللسانية المغربية والعربية، هما: مشروع الباحث الدلالي محمد غاليم، ومشروع الباحث الدلالي عبد المجيد جحفة، وذلك لتميزهما برؤية علمية واضحة تسعى إلى تطوير البحث الدلالي في اللغة العربية في إطار الدلالة المقارنة، وبالنظر إلى كونهما يمتلكان مشروعا يمتد لأكثر من ثلاثة عقود، ويعكسان الجهود الفردية المغربية المبذولة لتطوير البحث في اللغة العربية في شقها الدلالي من خلال دراسة ظواهر دلالية مختلفة وفق ما توفره اللسانيات الحديثة من أطر نظرية.

1. عن وضع الدلالة الحديثة في المغرب والعالم العربي

يعرف البحث الدلالي، منذ بداية النحو التوليدي واللسانيات المعرفية في المغرب والعالم العربي، تطورا ملحوظا. يرى الفاسي الفهري (1990) أن تطور اللساني العربي يتجلى في امتلاكه جهازا مصطلحيا ومفاهيميا متقدما، جعل من اللغة العربية أداة قادرة على استيعاب الفكر اللساني الحديث والتعبير عنه. فقد تغيرت مقاربة الباحث العربي للظاهرة اللغوية، من الاعتماد على السماع والحفظ إلى التحليل العقلي والقواعد الصورية الدقيقة، مما أتاح صياغة نسق لساني عربي يتميز بالصرامة المنهجية والقدرة على الإبداع العلمي. يعبر عن هذه الأفكار بجلاء، إذ يرى أن:

"اللساني العربي يتقدم، تقدمه في امتلاكه معجمه الفني أو مصطلحه. المصطلح اللساني العربي قطع أشواطا محترمة. اللسانيات عادت تلقن بالعربية. اللغة العربية عادت تبلغ الثقافة اللسانية الجديدة والمستجدة، وتبدع فيها باللفظ العربي. اللساني العربي فتق طاقة العربية اللسانية.

تمثل اللساني العربي للظاهرة اللغوية يتجدد. تمثله للذرات الصوتية والتركيبية والصرفية والدلالية ومبادئ تأليفها لم يعد كما كان. تمثله للمعجم مستجد محدث. اللغة عادت شفافة، ووسائل توليدها شفافة، وقواعد اشتقاقها شفافة. السماع يتضاءل حجمه، السماع لم يعد يحكم اللفظ، ولا المعنى. كل شيء عاد للمبادئ والقواعد. العربي لم يعد يحتاج ذاكرة ضخمة، كل شيء فيها ملقّن، لا يقبل التحليل أو التأويل. النقل يتضاءل، والعقل ينمو، والآلات التي تعالج العربية تبنى بدون مركب.

القواعد والضوابط لم تعد عفوية عشوائية تقريبية. كل شيء فيهل يبرر. رموزها تنتج ضمن أنساق صورية محدد المعالم والخصائص. صياغتها والعمليات التي تنتج عن تطبيقاتها مضبوطة. الآلة الصورية متسق"[3].

على الرغم من هذه الرؤية الإيجابية، يؤكد الفاسي الفهري على أن وضع البحث اللساني، عموما، ليس في وضع جيد. ففي كتاب جماعي بعنوان "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية"، وقائع ندوة جهوية، يرى أن من أبرز ما يلفت الانتباه في واقع البحث اللساني في الأقطار العربية هو غياب الوعي بوجود زمن علمي أو تراكم معرفي أو متابعة منتظمة للحدث العلمي، الأمر الذي يحول دون تحقيق ما يمكن تسميته بـ "الثقافة اللسانية العربية". فبالرغم من بعض المبادرات الفردية القيّمة التي حاولت التأسيس لبحث لساني رائد، ولثقافة لغوية واعية وهادفة، فإن اللسانيات الحديثة، بمناهجها ونظرياتها وأدواتها وتطبيقاتها، ما زالت تشكل هامشا داخل هذا الفضاء، إذ لم تُتح لها بعد فرصة الدخول الواسع والفاعل. نتيجة لذلك، لم تتمكن من أداء الدور المنوط بها في جعل اللغة القومية أداة للتنمية والتحرر، وفي إرساء وضع لغوي أكثر عقلانية وشفافية، قادر على معالجة الإشكالات النظرية والتطبيقية والعلمية المرتبطة باللغة. في هذا الإطار، يقول الفاسي الفهري (1991):

"من أهم ما يثيرنا حين نتغيا الخروج بحصيلة في مجال اللسانيات في الأقطار العربية غياب الشعور بأن هناك زمنا علميا، أو تراكميا، أو متابعة للحدث العلمي، أو تقدما في ما يمكن أن نسميه بالثقافة اللسانية العربية. فرغم المحاولات الفردية الطيبة التي قامت هنا وهناك من أجل إقامة بحث لساني طلائعي، ومن أجل ثقافة لسانية واعية وهادفة، ظلت اللسانيات (الحديثة) بمناهجها ونظرياتها وأدواتها وتطبيقاتها هامشا في هذا العالم، لم تدخله من الباب الواسع، ولم تتح لها الفرصة لأن تقوم بما هي قمينة بالقيام به، حتى تصبح اللغة القومية أداة فعالة في التنمية (والتحرر كذلك)، ويصير الوضع اللغوي أكثر شفافية وعقلنة، وتحل المشاكل اللغوية، النظرية منها، والتطبيقية، والعلمية[4].

3 . الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، دار توبقال للنشر، ط. 1، (1990). ص. 8، 9.
4 . غاليم، محمد، "**عن البحث الدلالي العربي**"، **ضمن تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (11–40) (1991). ط1. ص. 11

في هذا المنحى، يعتقد الفاسي الفهري (1991) أن اللسانيات في الأقطار العربية لم تعرف التطور الذي شهدته في حضارات أخرى، حيث بقيت المبادرات الفردية المحدودة خارج نطاق المؤسسات المكلفة بالبحث اللغوي، وتخطيط السياسة اللغوية، وتطوير الأدوات الكفيلة بتلبية الحاجات اللغوية. ويرى أن هذا التعثر يستدعي البحث في أسبابه، التي تعود، بالأساس، إلى عوامل خارجية؛ أبرزها القرارات السياسية الصريحة أو الضمنية، المرتبطة بالملف اللغوي، إضافة إلى الوضع المعرفي العام الذي يجعل أزمة اللسانيات انعكاسا لأزمة شاملة تعيشها مختلف الحقول العلمية والمعرفية. يوضح ذلك بقوله:

"وإذا كانت اللسانيات في الأقطار العربية علما لم يكتب له أن يتقدم على غرار تقدمه في أقطار وحضارات أخرى، وإذا كانت الجهود الفردية الواعدة (على قلتها) قد ظلت على هامش المؤسسات التي أنيطت بها مهام الاضطلاع بالحث اللغوي، وتخطيط السياسة اللغوي، ووضع أدوات لتلبية الحاجات اللغوية، فلا بد من البحث عن مسببات هذا الوضع السالب واسبابه. وواضح أن هناك عددا من الأسباب "الخارجية" تتحكم في إقرار وضع غير شفاف تجاه القضية اللغوية. فالقرار السياسي الصريح او الضمني في "الملف اللغوي" مسؤول دون شك، عما آلت وتؤول إليه الأشياء. وهناك الوضع المعرفي العام الذي يجعل مشكل اللسانيات ممثلا لمشكل غيرها من المواد العلمية والمعرفية"[5].

لهذه الأسباب، يؤكد الفاسي الفهري على ضرورة إرساء مؤسسات وأقسام ومعاهد متخصصة في اللسانيات بالجامعات العربية، إلى جانب مجلات علمية وهيئات بحثية وجمعيات مدعومة مادياً ومعنوياً، من أجل نشر المعرفة اللسانية وتطوير البحث العلمي والنهوض باللغة العربية بما يواكب متطلبات المرحلة، مبرزا أن:

"الحاجة ماسة إذن إلى مؤسسات تتولى نشر المعرفة اللسانية والتكوين فيها، وإقامة البحوث الضرورية، ورسم الخطط، وبناء الأدوات، إلخ. ولا بد من أن تقوم في الجامعات العربية أقسام ومعاهد للسانيات، على غرار ما يجري في الأقطار المتقدمة. ثم إن الحاجة ملحة إلى لإيجاد المجلة العلمية العربية التي تروج ما ينتج من أعمال علمية، وتُقَوِّم ما يمكن أن يصدر فيها، وتحلله وتعرف وتنقد، لتفرض مستوى للنقاش والبحث والاستدلال، وتعرف بالآلات والأجهزة المتوفرة. ولئن كانت بعض المجلات العربية الموجودة تقوم ببعض ما ذكرناه، فإنها ما زالت بعيدة عما نتوخى، بل إنها تحتاج إلى الهيأة العلمية التي تؤطرها، وتُقوِّم الأبحاث فيها. ولئن كانت بعض المؤتمرات اللسانية العربية، وكذلك عدد من جمعيات اللسانيات التي تأسست مؤخرا في العالم العربي،

5 . الفاسي الفهري، عبد القادر، "**اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق.**"، **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، دار الغرب الإسلامي، (1991)، ط. 1، (ص. 11–40)، صص. 11، 12.

تقوم بدور فعال في نشر المعرفة اللسانية، فإنها بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي ليرتفع مردودها، وتعمل على توفير النشرات الدورية، والوثائق، ووقائع المؤتمرات، إلخ. ولا بد من أن تتظافر الجهود في الصناعة والجامعة قطاعات أخرى للنهوض بلغة الضاد، في المستوى الذي يتطلبه الظرف"[6].

هكذا، يشدد الفاسي الفهري على أن النهوض بالبحث اللساني في العالم العربي يستلزم تأسيس مؤسسات وأقسام جامعية ومعاهد متخصصة، وإصدار مجلات علمية محكمة ذات هيئات علمية مؤطرة، ودعم المؤتمرات والجمعيات اللسانية مادياً ومعنوياً، مع تكامل الجهود بين الجامعة والصناعة وقطاعات أخرى، وذلك لضمان نشر المعرفة اللسانية وتطوير اللغة العربية بما يواكب متطلبات العصر.

يؤكد هذه الفكرة الباحث المختص في علم الدلالة محمد غاليم (1991)، إذ يرى أنه على الرغم من التقدم الكبير للبحث الدلالي في اللغات الأخرى، تظل المكتبة العربية فقيرة في هذا المجال، حيث تقل المنشورات الدلالية العربية وتفتقر إلى أطر نظرية ومنهجية واضحة، وهو ما يؤكد ما أشار إليه الفاسي الفهري بشأن فشل التجربة القصيرة للسانيات العربية. يقول:

"وإذا كان البحث الدلالي في لغات أخرى قد قطع أشواطا مهمة، فإن المكتبة العربية ما تزال فقيرة إلى حد كبير في هذا الميدان. فالمنشورات العربية التي خصصت لقضايا دلالية، في القديم والحديث، قليلة جدا. وهي مع قلتها يتسم أغلبها بسمة واحدة، هي غياب التصور النظري والمنهجي الواضح. فما كتبه د. عبد القادر الفاسي الفهري، منذ سنوات، في تفسير فشل التجربة القصيرة للسانيات العربية، باعتباره راجعا إلى غياب "أطر نظرية ومنهجية دقيقة"، وما زال واردا، بشدة، في مجال البحث الدلالي[7].

على الرغم من أنه يبين أن البحث في الدلالة قطع أشواطا مهمة. وذلك لإسهام المباحث الدلالية في اللسانيات المعاصرة في توضيح الظواهر اللسانية الغامضة وربطها بالوصف الصوري للغات الطبيعية، ما أتاح وضع أهداف أعمق للبحث الدلالي، ويعود ذلك خصوصا إلى تطور الدراسات التوليدية والتحويلية للغات الطبيعية منذ الخمسينيات، وتقدم مجالات التركيب والصواتة الذي مكّن من تحديد وحل المشكلات الدلالية ضمن أطر لغوية متكاملة. وهو ما يؤكده الباحث الدلالي غاليم قائلا:

"لقد قطعت المباحث الدلالية في اللسانيات المعاصرة أشواطاً مهمة نحو توضيح عدد من القضايا اللسانية الغامضة، ورسم حدودها بما يجعلها قابلة للمعالجة والدرس

6 . الفاسي الفهري، عبد القادر، "**اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق**، صص. 36، 37.
7 . غاليم، محمد، "**عن البحث الدلالي العربي**"، ص. 101، 102.

العلميين داخل أطر صورية دقيقة، فإذا كان لدراسة المعنى تاريخ طويل، فإن الإسهام الأصيل للمعالجات اللسانية الحديثة في الموضوع يتمثل في الربط بين الوصف الصوري والاهتمام بخصوصية اللغة الطبيعية. وهو أمر سمح بصياغة أهداف أعمق وأوضح للبحث الدلالي. وقد ارتبط هذا التوجه خاصة بتطور النظرة التوليدية التحويلية للغات الطبيعية من الخمسينيات من هذا القرن، وخاصة تطور الدراسات التركيبية داخلها، فقد سمح التقدم الهائل الذي حصل في مجال التركيب (ومجال الصواتة) برسم حدود أوضح للظواهر الدلالية في اللغات الطبيعية، وضبط المشاكل التي تطرحها هذه الظواهر على مستوى الوصف والتفسير في إطار صياغة أنحاء متكاملة للغة"[8].

زاد الاهتمام بالدلالة في اللسانيات المعاصرة نتيجة الحاجة لفهم أعمق للمكونات الدلالية للبنية التركيبية، وذلك لتقييم الفرضيات المتعلقة بالتركيب وعلاقته بالمعنى. وقد تحول التركيز من الأسئلة المجردة عن ماهية المعنى إلى دراسة الخصائص الدلالية للتعابير اللغوية (مثل الترادف، الشذوذ، الالتباس، التعدد، الاقتضاء، والتضمن) والعلاقة بين تمثيلاتها الدلالية والبنية التركيبية، ما أدى إلى صياغة قواعد إسقاط أو توافق تربط بين المعنى والتركيب. يوضح محمد غاليم هذه الفكرة، قائلا:

"وبموازاة مع ذلك، فإن من أسباب تزايد الاهتمام بالدلالة، الوعي بأن المزيد من التطور في مجال التركيب، يتطلب فهماً أكبر للدلالة، وبأن تقويم الفرضيات المتعلقة بالمكون التركيبي، في نحو يضم مكونين متمايزين إلى هذا الحد أو ذاك: مكونا تركيبيا وآخر دلاليا–يقتضي بالضرورة بحثاً في منزلة هذا المكون داخل البنية العامة للنحو، ومن ثمة في طبيعة تفاعله مع المكونات الأخرى لهذا النحو. ومن بينها المكون الدلالي، فاتضح أن كثيراً من القضايا الدلالية المتعلقة بالبنية التركيبية يقتضي إذن توفر نظرية كافية للبنية الدلالي ومع تعدد النظريات الدلالية في صيغها القوية، أي باعتبارها أسئلة عن ماهية المعنى اتجه الاهتمام خاصة إلى روز هذه النظريات على مستوى صيغها الضعيفة، أي باعتبارها فرضيات حول العلاقة والخصائص الدلالية في اللغات الطبيعية، أي حول الخصائص الدلالية للتعابير اللغوية، كالترادف، والشذوذ الدلالي، والالتباس الدلالي، والتعدد الدلالي، والاقتضاء، والتضمن...إلخ، وحول العلاقة بين التمثيلات الدلالية للتعابير، والبنيات التركيبية التي تظهر فيها. وهكذا، فإن السؤال حول ماهية المعنى، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية قواعد سلامة الدلالة: أي ما هي الأوليات الدلالية المعتمدة في تحديد بنية الكلمات وتحديد الخصائص المذكورة أعلاه؟ كما أن السؤال الخاص بالعلاقة بين معنى التعابير وتركيبها، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية القواعد الرابطة بينهما، والتي سميت قواعد إسقاط أو قواعد توافق"[9].

8 . نفسه، 101.

9 . نفسه، ص. 101.

ارتباطا بما سبق، يخلص محمد غاليم في نهاية مقاله إلى إمكان تسجيل ملاحظتين أساسيتين: أولاهما أنَّ المكتبةَ اللسانيةَ العربية ما تزال تعاني من فقر واضح في مجال الدراسات اللسانية بوجه عام، وفي البحث الدلالي بوجه خاص. أما الثانية، فهي الحاجة الملحة إلى إرساء تقاليد علمية راسخة في البحث اللساني وتطويره على مختلف المستويات اللغوية، وفي مقدمتها المستوى الدلالي.

يرجع هذا الضعف، في تقديره، إلى نقص الأدوات النظرية والمنهجية التي ينبغي أن يمتلكها الباحث اللساني العربي، وذلك في إطار وعي عميق بأهمية البعد الاستدلالي داخل النظريات اللسانية المعاصرة، بوصفها بناءات عقلية تسعى إلى ربط أكبر قدر من الظواهر اللغوية الملاحظة بقوانين خاصة متجانسة، تخضع جميعها لمبدأ عام هو مبدأ التفسير[10].

ومع تقدم البحث في اللسانيات، وبعد مرور ما يقارب أربعة عقود من الزمن على مقاله المعنون بـ "اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق" المشار إليه أعلاه، فإن اللساني الفاسي الفهري لم تتغير نظرته لوضعية البحث اللساني عموما، فهو ينظر إلى التطور اللساني في العالم العربي نظرة مختلفة تؤكد أن البحث اللساني لم ينضج بعد:

"وحين نتجه إلى العالم العربي، فإن الغيوم تشتد كثافتها. فاللسانيات المكتوبة بالعربية (بما فيها اللسانيات العربية) مازالت غير ناضجة في أغلب الحالات. فمنها البحث التقليدي الذي لا يواكب نظريا، على الرغم مما قد يكون فيه من جَهد تأريخي أو وصفي. ومنها البحث الذي يغرق في المرجعيات الغربية، ولكنه ينقصه التطبيق المقنع، بل حتى المواكبة النظرية التي يدعيها. ومنه البحث الذي تغيب عنه الإشكالات الحاسمة التي أُثيرت في الأدبيات، عربيِّها وغربيِّها. ويندر أن تجد بحوثا تتماشى والمعايير الدولية في كتابة البحوث، أو نقدا موضوعيا يمكن من التراكم والتجاوز. والنزر القليل المقبول ليس له التأثير الكافي في تغيير الصورة، أو تغيير البرامج القائمة. وقد يكون مرد هذا إلى أن البيئة العربية التي لم تنضج بعدُ لإقامة بحث علمي ناجح ومدمج. وقد يكون ضمور تكوين الطلبة والأساتذة. وقد يكون ضعف نظام التقييم لهذه الجماعة وتلك. وقد يكون نضب الأخلاقيات العلمية والسلوكية المهنية. وقد يكون المجتمع محافظا لا يقوى على التغيير. وقد تكون النخب متواطئة في كبح النهضة، إلخ. فأنت لا تجد في هذا العالم قسما خاصا باللسانيات، كما في الجامعات الغربية، ولا مجلة لسانية علمية في المستوى المطلوب، ولا دار نشر تُصدر سلاسل لسانية مُحكَمَة تشرف عليها بنجاعة

10 . نفسه، ص. 103.

هيئة علمية ذات مصداقية، ولا معاهد لسانية دورية (كما سبقنا وأن نظمناها في المغرب وتونس، إلخ)، ولا ندوات مدقّقة للإحالة المرجعية، وترصيد التراكمات، وإشاعة المعرفة اللسانية الحديثة في المستوى المطلوب، ابتعادا عن التسيب المرجعي، أو خلط التراث بالفكر الحديث، ولا مشاريع جماعية نافذة، كوضع معجم عربي عصري، أو حصر المصطلحات اللغوية القديمة، ومداليلها، إلخ[11].

3. تطور البحث الدلالي في المغرب

قد يتفق الباحث في مجال اللسانيات، وخاصة المتخصص في الدلالة مع ما ذهب إليه الباحثان اللسانيان عبد القادر الفاسي الفهري ومحمد غاليم بخصوص الوضع الضعيف للسانيات والبحث الدلالي في العالم العربي والمغرب على الخصوص في الفترة التي كتبا فيها مقاليهما، ولكن يبدو جليا أن الوضع يعرف اختلافا كبيرا. فمنذ التسعينيات إلى الآن، عرفت اللسانيات، عموما، والبحث الدلالي على وجه التحديد، في المغرب، تطورا ملحوظا، وهو تطور طبيعي ناتج عن التراكم في البحث الدلالي، وراجع، بالأساس، إلى الجهود الفردية، فالعديد من المتخصصين في الدلالة ركزوا اهتمامهم على القضايا الدلالية في البحث اللساني لعقود من الزمن، واستعانوا بخبرتهم في الترجمة، وخاصة ترجمة الأبحاث من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية.

يشير محمد غاليم (2007) إلى أنّ حقل النظرية اللسانية عرف خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة وتطورات بارزة، رافقها بروز أسئلة معرفية جديدة واستشراف آفاق بحثية أكثر اتساعا وعمقا. ويُعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى الطفرات العلمية التي شهدتها علوم قريبة من اللسانيات إلى جانب تطورها الداخلي، مثل علم النفس الإنساني والحيواني، والعلوم العصبية، والمعلوميات، والعلوم المعرفية، وعلم الأحياء والتشريح والأنثروبولوجيا. هذا التداخل مكّن من مقاربات متعددة الاختصاصات وأكثر تقدماً لمعالجة قضايا نظرية وتجريبية عديدة. ومن أبرز هذه القضايا تلك المتعلقة بإيجاد إجابات دقيقة لأسئلة قديمة طالما اعتُبرت مجرّد تأملات غير علمية، مثل مسألة تطور الملكة اللغوية، وخصائص تفردها، وصلتها بالوظائف الفكرية. في هذا الإطار، يقول غاليم:

"يشهد حقل النظرية اللسانية في السنوات الأخيرة تطورات كبرى وتحولات دالة يرافقها ظهور أسئلة معرفية مستجدة واستشراف آفاق للبحث تزداد رحابة وعمقا. ويعود ذلك، في جزء كبير منه، إلى التطور الهائل الذي تعرفه، إلى جانب التطور "الداخلي" لعلوم اللسان، علوم ومباحث ذات صلة وثيقة بالنظرية اللسانية، من أبرزها

11 . الفاسي الفهري، عبد القادر، (2010)، **ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسة استكشافية أدنوية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1. صص. 10، 11.

علم النفس (الإنساني والحيواني)؛ والعلوم العصبية والمعلوميات والعلوم المعرفية وعلم الأحياء والتشريح والإناسة، إلخ، وهو تطور أصبح يمكّن من معالجة متقدمة ومتعددة الاختصاصات لعدد كبير من القضايا النظرية والتجريبية. من ذلك بلورة إجابات أدق وأكفى عن أسئلة قديمة كانت بالأمس من قبيل "التأملات اللاعلمية"، كمسألة تطور الملكة اللغوية وسمات تفردها وعلاقتها بوظائف الفكر[12].

كما شمل هذا التطور إعادة صياغة فرضيات وتصورات جديدة بخصوص أسس النظرية اللسانية ومبادئها، من قبيل قضايا الهندسة النحوية وعلاقتها ببنية الذهن، سواء كانت قالبية أو غير قالبية، وانعكاس ذلك على تحديد موقع المعجم وترتيب مكونات النحو وطرق بنائها. ويُضاف إلى ذلك تطوير أدوات تحليلية أكثر كفاءة لمعطيات اللغات الطبيعية، بما يسمح بالكشف عن تمفصلاتها النوعية وإعادة تنظيمها.

2. التأليف في البحث الدلالي وتطور الدلالة

1.2. تطور الدلالة في بعض أبحاث محمد غاليم

شكل التأليف المغربي في الدلالة قفزة نوعية، فكل الأعمال التي أنجزها الباحثون الدلاليون المغاربة، على الرغم من قلتها، سمحت بالانفتاح على أهم النظريات الدلالية الحديثة التي تدرس آليات تحديد المعنى في مختلف الظواهر اللغوية. فمن بين الباحثين المغاربة الذين ساهموا في انتشار البحث الدلالي وتطوره، نجد محمد غاليم، في كتابه "المعنى والتوافق، مباحث لتأصيل البحث الدلالي العربي (1999)"، الذي يعد مرجعا أساسيا في البحث الدلالي، يقدم أهم النظريات الدلالية، بالإضافة إلى محاولته الرصينة لدراسة ظواهر دلالية في اللغة العربية وفق أطر نظرية حديثة. يقول:

" كان علينا أن ننظر في تحديد المحاور الأساسية التي يقوم عليها البحث في الدلالة الحديثة وتبيان أبعادها وحدودها النظرية والتجريبية، وذلك من منطلق تأصيل البحث الدلالي العربي باعتباره تثبيتا لمرتكزات تصورية يمكنها أن تضمن تجديد التفكير في بنية المعنى في اللغة العربية، وإعادة تبويب هذه البنية وتعيين مكوناتها الأساسية والعلاقات بين هذه المكونات، ويمكنها بذلك أن ترقى بالبحث الدلالي العربي على المستوى الذي يطبع البحث في بنيات لغات طبيعية متقدمة أخرى (...) واستنتجنا من ذلك أن تأصيل البحث الدلالي العربي، باعتباره بحثا في المحاور أو المحوريات (themata) يجب أن يشمل إلى جانب التأريخ للفكر اللغوي العربي، في هذا الباب، أبحاثا ترسي الدلالة الحديثة ومقتضياتها النظرية والتجريبية على طريق تأصيل لسانيات

12 . غاليم، محمد، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1. (2007)، ص. 9.

عربية للظواهر الدلالية تعنى أساسا ببناء أوصاف دلالية ذات أطر نظرية ومنهجية واضحة، سواء على مستوى التركيب الدلالي، وضمنه وصف العلاقات والخصائص الدلالية في اللغة العربية كالترادف والشذوذ الدلالي والالتباس والاستلزام والتضمن... إلخ، أو على مستوى قضايا الدلالة المعجمية كدراسة الأوليات الدلالية التي تقوم عليها بنية المفردات في المعجم العربي والاطرادات الدلالية التي تنظم هذا المعجم وما يتصل بذلك من بحث في الأدوار الدلالية والحقول الدلالية والعلاقات القائمة أو الممكن قيامها بين هذه الحقول"[13].

يقدم في هذا الكتاب، أيضا، أهم القضايا الدلالية الحديثة، فبعد عرضه للأسئلة التقليدية في التراث العربي المرتبطة بأنواع الدلالة وأصنافها: المطابقة والتضمن والالتزام...إلخ، يحدد أهم سؤالين تبحث فيهما الدلالة الحديثة: ما المعنى؟ وكيف يتوافق المعنى والتركيب في العبارة؟ ولا شك أن الإجابة عن مثل هذين السؤالين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التصورات النظرية الدلالية الحديثة، انطلاقا من التطرق إلى "دلالة التصورات الداخلية، حيث المعنى واقع نفسي أو تمثيل ذهني، ودلالة التصورات الخارجية، حيث المعنى واقع خارج الذهن، رياضي/منطقي[14].

وفق هذا التصور، يتناول الباحث محمد غاليم فكرة مركزية تؤكد أن المعنى بنية معلومات مرمزة في الذهن البشري، أو هو تمثيل ذهني، وهو تحديد ينطلق من اعتبار أن جوهر البنية الدلالية الذهنية هي تأليف بين أوليات تصورية يحكمها التركيب. كما يتطرق إلى فكرة مركزية تبرز أن التوافق بين الدلالة والتركيب في التصور القالبي، هو التصور الذي يمكنه معالجة مشكل تصور الأدوار المحورية ونظرية الربط. وهنا تبرز أهمية المعنى والتوافق من خلال تبيان أن النحو يقوم على مكونات تمثيل مستقلة تمثلها البنية التركيبة والصواتية والتصورية، وهي مستويات يتحقق من خلالها الفهم والإدراك البشريين، انطلاقا من الترابط بينها، وهو ما يؤكد الحاجة إلى "قواعد التوافق" باعتبارها مكونا مستقلا[15].

ارتباطا بما سبق، يقدم أوليات التمثيل الدلالي ومبادئه، انطلاقا من تبني النظريات الدلالية التمثيل لدلالات العناصر المعجمية والمركبات والجمل بتفكيكها أوليات دلالية؛ وتقديمها في شكل سمات. توضيحا لذلك، يأتي بتفكيك الفعل "قتل" الدال على البنية التحتية "جعل يموت"، فيما يدل الفعل "يموت" "صار لا حيا". بالإضافة إلى تناوله

13 . غاليم، محمد، (1999)، **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، ط1. ص. 9، 10.

14 . نفسه، ص. 11.

15 . نفسه، صص. 433، 490، 491

لأفعال البصر في اللغة العربية في إطار الدلالة التصورية لجاكندوف، وما تقتضيه من مفاهيم إجرائية[16]. لننظر إلى البنى في (1) و(2).

1. ذهب زيد إلى المنزل

2. نظر زيد إلى عمر

ب. ذهب نَظرُ زيدٍ إلى عمرو

3. رأى زيد عمرا

إن صورة الفعل "ذهب" في (1)، الذي يشكل أحد الأفعال الحركية الفضائية، تنسحب على أفعال البصر كما في (2 أ، ب) أي نحن أمام دالة "ذهب" كما جاء في تحليل جاكندوف[17]. يقدم معطيات كثيرة لتحليل هذا النوع من البنى وفق الدلالة التصورية[18]، لا يسع المجال لذكرها.

في هذا السياق، يقارن بين فعلي الادراك البصري "نظر" و"رأى"، مبرزا أن هذين الفعلين في اللغة العربية، على سبيل المثال، يختلفان في خصائصهما الدلالية. إذا انطلق التحليل من افتراض أن أفعال البصر تقتضي انتقال النظر بين كيانين، فإن البنية في (2) تناسب هذا الوضع؛ فبمجرد انتقال النظر من "زيد" إلى "عمرو"، يعني ذلك أن "زيدا" يشكل مصدراً، يذهب منه النظر باتجاه الهدف "عمرو". أما إذا تعلق الأمر بالبنية في (3)، فإن "زيدا" يكون هدفا لحدث الرؤية، مما يفيد أن الفعل "رأى" يعني دخول صورة "عمرو" إلى ذهن "زيد"، وبذلك فإن دلالة "رأى" تفترض بالضرورة دخول الكيان المرئي "عمرو" إلى مجال الوعي البصري في ذهن "زيد"، على خلاف الفعل "نظر" الذي يعبر فقط عن مجرد انتقال النظر من "زيد" نحو "عمرو". هذا التحليل، تؤكده البنيتان كما في (4).

4. أ. نظر زيد إلى الشخص الواقف أمامه فرأى عمرا

2. رأى زيد الشخص الواقف أمامه فنظر إلى عمرو

يتضح، وفقا لمحمد غاليم، أن الفعل "نظر" في البنية (4. أ) لا ينقل معلومات محددة عن "الشخص"، وهو ما يدعو إلى تأويله باعتباره "عمرا"؛ أي أن الشخص الذي نظر إليه "زيد" هو "الشخص" الذي حقق رؤيته. لكن الأمر يختلف في البنية (4. ب)، فالتأويل القريب إلى "الشخص" و"عمرو" أنهما يشكلان ذاتين مختلفتين؛ أي أن الشخص الذي تمكن من رؤيته "زيد" ليس هو "عمرو".

16 . نفسه، صص. 139، 149.

17 . نفسه، صص. 292، 293.

18 . للمزيد من المعلومات حول الدلالة التصورية–الفضائية لجاكندوف، انظر اغليمو، محمد، (2013)، **"مقاربة فضائية لبعض أفعال الحركة في اللغتين العربية والأنجليزية"**، ضمن مجلة دفاتر الدكتوراه، العدد 1، صص. 11 – 20.

بالإضافة على ذلك، يتجلى الاختلاف الثاني بين الفعل "نظر" و"رأى" في كون النظر "عمل" يستلزم منفذا إراديا، بخلاف الرؤية؛ التي تعبر عن حالة لا تفرض وجود منفذا له إرادة أو قصد؛ ف"زيد" في البنية (3)، لم يكن يقصد رؤية "عمر"، بل إن "عمرا" انتقل إليه ليراه[19].

يعد عمل محمد غاليم (2007)، المعنون بـ "النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة"، من الأعمال الدالة على تطور البحث الدلالي المغربي، وانخراطه الدقيق في تناول الظواهر الدلالية. يتأكد ذلك بقوله:

"يشهد حقل النظرية اللسانية في السنوات الأخيرة تطورات كبرى وتحولات دالة يرافقها ظهور أسئلة معرفية مستجدة واستشراق آفاق للبحث تزداد رحابة وعمقا. ويعود ذلك، في جزء كبير منه، إلى التطور الهائل الذي تعرفه، إلى جانب التطور "الداخلي" لعلوم اللسان، علوم ومباحث ذات صلة وثيقة بالنظرية اللسانية، من أبرزها علم النفس (الإنساني والحيواني) والعلوم العصبية والمعلوميات والعلوم المعرفية وعلوم الاحياء والتشريح والاناسة، إلخ؛ وهو تطور أصبح يُمكّنُ من معالجة متقدمة الاختصاصات لعدد كبير من القضايا النظرية والتجريبية. من ذلك بلورة إجابات أدق وأكفى عن أسئلة قديمة كانت بالأمس من قبيل "التأملات اللاعلمية"، كمسألة تطور الملكة اللغوية وسمات تفردها وعلاقتها بوظائف الفكر"[20].

انطلاقا من ذلك، يرى محمد غاليم (2007) أن عمله يندرج في إطار التحولات والتطورات التي يعرفها البحث اللساني المعاصر، ويأتي ليسهم من زاويتين متكاملتين. فمن جهة أولى، يشكل إسهاماً يروم دعم التراكمات التي راكمتها اللسانيات العربية، باعتبارها لسانيات مقارنة، تسعى إلى الارتقاء بدراسة بنية اللغة العربية إلى مستوى الدراسات المتقدمة في اللغات الطبيعية الأخرى، والانخراط في الحقل العلمي الدولي وفق معاييره المعرفية. ويشمل ذلك معايير عامة، مثل الدقة النظرية والمنهجية والوعي الإبستمولوجي، ومعايير خاصة كاعتماد التمثيل الصوري، والضوابط النمذجية، والاستدلال المنطقي القابل للتفنيد.

أما من جهة ثانية، فإن هذا العمل يشكل امتدادا لمشروع علمي بدأه المؤلف منذ إصداره كتاب "التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم" (1987)، ثم "المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي" (1999)، ويتجلى الهدف في تجديد التفكير في

19 . نفسه، صص. 295، 299.

20 . غاليم، محمد "**النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة**، مرجع سابق، ص. 9.

بنية المعنى في اللغة العربية على المستويين النظري والتطبيقي، من خلال تحديد مكوناتها، وإعادة تنظيمها، ورصد العلاقات الرابطة بينها[21].

في هذا الكتاب، يتناول مجموعة من الظواهر الدلالية، التي تدل على تطور البحث الدلالي، منها بنية الإضافة. ينظر محمد غاليم إلى هذه الظاهرة من الجانب الدلالي، ويبرز أن الإضافة قائمة على التأليف المشترك بين اسمين متضايفين، وهو ما يقتضي النظر في خصائصهما الدلالية. من النماذج التي يقدمها بهذا الخصوص، نجد الإضافة الدالة على القرابة، ويمثل لذلك بالبنيتين في (5).

5. أ. أبُ زيدٍ
ب. أبُ هندٍ
ج. خال عمرو

في البنية (5. أ، ب)، يتطلب الرأس "أب" كيانا يحقق علاقة قرابة؛ أي أن هذا الرأس لا يمكن أن يستكمل إحالته إلا إذا ارتبط بـ "ابن" أو بنت". ويصدق ذلك أيضا على العلاقة بين "خال" و"عمرو" في البنية (5. ج) وغيرها من علاقات القرابة. إلى جانب هذا النوع من الإضافة، يتطرق غاليم (2007)، إلى الإضافة الناتجة عن علاقة الجزء بالكل، مثلما يتبين في البنيتين في (6).

6. أ. يدُ الرجل
ب. رِجلُ الطفل

يحيل الرأس "يد"، في البنية (6)، على علاقة الجزء من الكل، وهي علاقة قائمة على أساس العضوية. ولا شك أن هذه العلاقات في (5) و(6) تلعب دورا جوهريا في تحديد دلالة بنية الإضافة، مما يسهم في تقليص إمكانات التأويل.

وفقا لتحليل بوستيوفسكي[22] Pustejovsky (1995)، يوضح محمد غاليم (2007) أن الأسماء تتميز بأربع خصائص أساسية؛ أولها الخاصية الصورية التي تتيح تحديد هوية الشيء داخل مجال أوسع، وما يرتبط بذلك من سمات كالحجم والاتجاه واللون والوضع. وثانيها الخاصية التكوينية التي تكشف علاقة الشيء بمكوّناته أو أجزائه الذاتية. أما الخاصية الغائية فتتعلق بالغاية من الشيء والوظيفة التي يؤدّيها. وأخيرا الخاصية المنفذية التي تُبرز العوامل المتدخلة في إنتاج الشيء أو أصله ومصدره، وما يترتب عليها من محددات تخصّ منتجه أو بكونه منتوجا أو نوعا طبيعيًا. يستثمر محمد غاليم هذه

21 . نفسه، ص. 10.
22 . للمزيد من التحليل، اُنظر: Pustejovsky, J. (1995). **The generative lexicon**. MIT Press

الخصائص في تحليله لبنية الإضافة، مبرزًا أن خصائص الاسم الرأس، سواء كانت صورية أو تكوينية أو غائية أو منفذية، هي التي تضبط نوع الاسم الذي يمكن إلحاقه به، لأن المضاف إليه لا يأتي اعتباطا، بل يحقق إمكانا من الإمكانات التي تتيحها بنية خصائص الاسم الرأس في المركب الإضافي. لتوضيح ذلك، ننطلق من البنى في (7) و(8) و(9).

7. كتاب الفلسفة

8. كتاب زيد

9. كتاب الثمانية أجزاء

يتبين أن هذه البنى المختلفة تشترك في امتلاك الرأس نفسه، وأن تنوعها لا يعود إلى اختلاف في البنية، بل إلى الإمكانات التأويلية التي تسمح بها خصائص هذا الرأس. وبناء على ذلك، فإن المضاف إليه في كل تركيب لا يأتي اعتباطا، بل يحيل إلى إحدى الخصائص التي يتضمنها الاسم المضاف. في البنية (7) يحيل المضاف إليه على خاصية الرأس الصورية، باعتباره "معلومات فلسفية"؛ أي كتاب متخصص في الفلسفة. أما في البنية في (8)، فإن المضاف إليه يشير إلى الخاصية الغائية للرأس، على اعتبار أن "زيدا" هو المستعمِل أو القارئ للكتاب، كما يمكن أن يدل على الخاصية المنفذية إذا كان "زيد" هو مؤلفَ الكتاب أو منتجه. بينما في البنية (9)، يُحيل المضاف إليه إلى الخاصية التكوينية للرأس، لكونه يحدد عدد الأجزاء أو المكونات التي يتألف منها، أي ثمانية أجزاء.

يتضح من ذلك أن تأويل المركبات الإضافية في هذه البنى لا يتم بصورة اعتباطية، بل ينتج عن التفاعل بين خصائص الاسم الرأس وبين طبيعة المضاف إليه، بحيث يستجيب هذا الأخير لإحدى الخصائص التي يتيحها الرأس ويحققها ضمن إمكاناته الدلالية[23].

4.2. تطور الدلالة في بعض أبحاث عبد المجيد جحفة

يُعَدّ الباحث الدلالي عبد المجيد جحفة واحدا من أبرز اللسانيين المغاربة الذين أسهموا في تطور البحث الدلالي في المغرب والعالم العربي. يتجلى عطاؤه العلمي، أساسا، من خلال مجموعة من المؤلفات التي شكّلت مرجعيات أساسية في هذا الحقل.

ففي كتابه "مدخل إلى الدلالة الحديثة" (2001)، يقدم تصورا منهجيا واضحا حول أسئلة الدلالة الحديثة، مركّزًا على إشكالية المعنى وموقعه، ومقاربا بين التصورات الفلسفية واللسانية. وبذلك أسهم في إرساء أرضية نظرية لفهم المعنى بعيدا عن القراءات التقليدية.

23 . نفسه، ص. 97 – 99.

يتناول هذا الكتاب جملة من النظريات الدلالية التي سبقت النحو التوليدي، من بينها النظرية المرجعية، والنظرية السلوكية، ونظرية الأفكار، ونظرية الاستعمال، ونظرية شروط الصدق، إضافة إلى نظرية الأفعال اللغوية. ويُبرز علاقة إشكالية المعنى في هذه النظريات بجملة من المفاهيم المركزية مثل الصدق، والتحقق، والضرورة، وغيرها، كما يعرض جملة من الانتقادات التي تُبرز حدود هذه المقاربات النظرية، وتُسائل قدرتها على رصد الخصائص الدلالية للغات، ومدى إسهام هذه الخصائص في صياغة الافتراضات التي تفضي إلى بناء مبادئ عامة تشكل الأساس لإقامة نظرية دلالية للغة الطبيعي

ويُعالج المؤلف، كذلك، مسألة طبيعة المعنى، متسائلا عمّا إذا كان ذا طبيعة نفسية أم بيئية. وبعبارة أخرى، هل يشكل المعنى تمثيلا ذهنيا يعبر من خلاله المتكلم عمّا يتحدث عنه من وقائع خارجية، أم أنه يعكس بصورة دقيقة هذه الوقائع ذاتها؟ وقد أسهمت الإجابة عن هذا السؤال في بروز تيارين رئيسيين: تيار الدلالة النفسية، وتيار الدلالة البيئية، حيث يخصّص المؤلف عرضا مستقلًا لكل منهما، متناولًا افتراضاتهما الأساسية والأدلة التي استُند إليها في بنائها.

كما يتطرق الكتاب إلى موقع الدلالة في إطار النحو التوليدي، باعتباره نظرية لغوية ذات أساس نفسي، فيعرض لمشكل المعنى داخل بنية هذه النظرية، ويتناول أوجه الاختلاف التي ظهرت في تمثيله. ويقدّم كذلك تحليلًا دقيقًا للعبارات الفضائية، مستخلصا من خلالها وجود مستوى تمثيلي للدلالة، يتمثل في مستوى البنية التصورية[24].

أما في كتابه "دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال" يتناول النسق الزمني للغة العربية بشكل متطور، يتجاوز نظرة النحاة القدامى من خلال اعتماد آليات منهجية ونظرية مختلفة، كما هو الشأن في تبنيه تحليل ريشنباخ للزمن ومقارنته بتصور ابن يعيش. في هذا المنحى، يركز البحث على الإحالة الزمنية وتعبير مقولة الزمن عن أشكال هذه الإحالة في تنوعها وفي نسقيتها، ورصد تنوع المقولات الزمنية، وربط أشكال الزمن النحوية بالتصور الزمني. ويوجه عمله إلى دراسة تنوع الإحالة الزمنية في اللغة العربية وما يقابله من تنوع صرفي، سواء تجلّى ذلك في صورة تناوبات صيغية للأفعال أو في أدوات ومكونات تضاف إلى الفعل لتبني أنماطا متعددة للتعبير عن الزمن. ويسعى هذا العمل إلى وضع نسق زمني–جهي يلتقط هذا التنوع ويعبر عنه بالاستناد إلى بعض النظريات والاجتهادات اللسانية الحديثة.

24 . للمزيد من التفصل، أُنظر جحفة، عبد المجيد، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. 1، (2001).

يهتم الباحث عبد المجيد جحفة، أيضا، في هذا الكتاب، بالمشاكل التي تطرحها الإحالة الزمنية وعلى توضيح صلتها بمفهوم الزمنية كما تعبر عنه اللغات الطبيعية بوجه عام، وذلك من منظور مقارن، خاصة مع اللغات التي حظيت معطياتها بوصف دقيق واستُثمرت في صياغة فرضيات أساسية[25].

ويبرز إسهامه المتفرد كذلك في كتاب "حفريات في العربية: نماذج من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار" (2019)، حيث ينفتح على العربية المغربية باعتبارها مجالا غنيا للتغيرات الدلالية، فيحلل ظواهر التخصيص والتعميم والمجاز والاتصال الدلالي، مقدما بذلك منظورا جديدا في إطار رؤية علمية متوازنة.

يرصد عبد المجيد جحفة بعض أشكال التغيُّر الدلالي في ظاهرة الاتصال بين العربية المغربية والعربية المعيار، وهي تغيرات متعددة، تذكر منها[26]، حسب جوليا شولتز Julia Schultz (2016) من جامعة University of Heidelberg بألمانيا، ما يلي: التوسع (broadening) والضيق (narrowing) والكناية (metonymy) والاستعارة (metaphor)، بالإضافة إلى أنواع أخرى، مثل تخصيص المعنى وحصره، وعلاقة الجزء بالكل، وعلاقة التضاد/ علاقة تنافر، والتضاد البسيط، ...إلخ، وهي ظواهر خصص لها عبد المجيد جحفة (2019) حيزا مهما.

يعد الاتساع والضيق وعلاقة الجزء بالكل من مظاهر التغير الدلالي التي تعكس الاتصال بين العربية المعيار والعربية المغربية. للننظر في البنى في (10) و(11).

10. أ. رْخَف عليه (العرية المغربية) (التوسع في المعنى)
ب. رَخُفَ العجينُ (العربية المعيار) (الضيق في المعنى)
11. أ. بِيتْ الخزين، بِيتْ الضياف (العربية المغربية)
ب. بَيْتُ الرجل (داره) (العربية المعيار)

يظهر التوسع في الجملة (10.أ) في العربية المغربية، فالفعل يدل على تحرير الشيء من القبضة، وهذا المعنى يستعمل بشكل واسع، مثل: ثمن مرخوف (صفة): في المتناول، والمرخوف: غير المحكم الرباط، لكن في العربية المعيار، فهو ينسحب على مجال ضيق "العجين" كما في (10.ب)، وما يرتبط به مثل الزبدة، والطين، والثوب

25 . جحفة، عبد المجيد، (2006)، **النسق الزمني للغة العربية، دلالة الزمن في اللغة العربية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1. ص. 11.

26 . Schultz, J. The semantic development of nineteenth-century French cookery terms in English: Tendencies of borrowings relating to dishes, desserts and confectionary. **Journal of Language Contact – Evolution of Languages, Contact and Discourse**, 9(3), 477–512, (2016), p. 483.

(ثوب رقيق). أما فيما يتعلق بعلاقة الجزء بالكل، فتعكسها العلاقة بين البنيتين في (11) و؛ فكلمة "بِيتْ"، مثلا، تطلق في العربية المغربية على الغرفة مثلما يتضح في (11. أ)، ذلك الجزء من الكل الذي هو "المسكن"، فيما تعبر العربية المعيار عن كلمة "بَيْتٌ" بالمسكن والمنزل كما في (11. ب)[27].

تشكل أيضا، علاقة التضاد/ علاقة تنافر والتضاد البسيط والتوسع بالكناية الاطلاقية أشكالا من الاتصال بين العربية المعيار والعربية المغربية، وهو ما تعكسه البنى في (12) و(13).

12. أ. جابْ التقضية

ب. جابَ المكان

ج. هذا ولدٌ باسلٌ

د. هدا ولدْ باسلْ

13. أ. تَكسلْ (العربية المغربية)

ب. تكاسلَ (العربية المعيار)

إن معنى "جابْ" في العربية المغربية بعيدٌ في دلالته عن "جابَ" في العربية المعيار، إنهما لفظان متفقان لفظا لكن بمعنيين مختلفين متباينين؛ فالأول في (12. أ) يعني "أحضر شيئا"، أما الثاني في (12.ب) فيدل على معنى "طاف". من الأمثلة الموضحة، نجد كلمة "باسْلْ" في (12. ج) و"باسِلٌ" في (12. د)، ففي العربية المغربية تعني الشخص المزعج، وفي العربية المعيار الشجاعَ المقدام، و"ما كان طعمه فاسدا"، وهنا نجد علاقة مجازية بين الطعام الفاسد والشخص المزعج. أما التضاد البسيط فيظهر في المدخلين المعجميين في (13)، فتَكسلْ في العربية المغربية تعني طرد الكسل، والكسلُ في العربية المعيار يفيد الفتور والتواني[28].

بالإضافة على ما سبق، يعد تخصيصُ المعنى وحصرُه من أيرز مظاهر التغير الدلالي، وهو ما يتبين في البنيتين في (14.أ، ب).

14. أ. بَغَى الولدُ الأمرَ (العربية المعيار)

ب. زينب كتبغي يوسف (العربية المغربية)

27 . جحفة، عبد المجيد، **حفريات في العربية، نماذج من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار**، دار توبقال للنشر، ودار الأمان، ط1. (2019)، صص. 98، 219، 222.

28 . نفسه. ص. 59، 116، 527.

يدل الفعل "بغى" المتعدي بنفسه، في العربية المعيار، على معنى عام يفيد الرغبة، ففي البنية (14.أ) فيعني طلبه ورغب فيه، لكنه إذا جاء متعديا في المغربية، فإنه يدل على معنى خاص "الحب" أو ما في فلكه كما في (14.ب)[29]. ومثال ذلك ما نجده في المثالين التاليين في (15):

15. أ. داخْ احمدْ (العربية المغربية) تخصيص وحصر (الدوار في الحقيقة والمجاز)

ب. داخَ أحمدُ/ داخ الناس (أذلهم وأخضعهم)/ داخ البلاد قهرها.

يدل الفعل "داخْ" في العربية المغربية في (15.أ) على معنيين: أصابه الدُّوَار (بتشديد الدال وفتح الواو) (الدَّوَّار: كثير الدوران)، والثاني حارَ ولا يعرف ما يفعل، يرتبط الأول بالبنية الداخلية للجملة، فيما يرتبط الثاني بالمعنى المجازي. وبذلك فمعناه مخصص محصور؛ لأنه يدل على ما يصيبُ المرءَ من دُّوَار حقيقة أو مجازا. أما البنية في (15.ب)، فيعني الدُّوار أو الخضوع، ليكون متعددَ المعاني في العربية المعيار[30].

هذه نماذج من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار، وهو اتصال يَنتِجُ عنه تغيرات دلالية، وهذا وضع طبيعي للاتصال بين اللغات. لكن، بأي معنى يرى عبد المجيد جحفة مفهوم الاتصال؟

يشكل كتابُ "حفريات في العربية، نماذجٌ من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار" مشروعا علميا لرصد علاقة الاتصال الدلالي بين العربيتين، أنه معجمٌ تحليليٌّ مقارنٌ متسم برؤية متفردة لمفهوم الاتصال بين العربية والعربيات؛ مشروع قائم على فكرة التجاوز؛ تجاوز التصورات التقليدية للاتصال باعتبارها تصورات نمطية قائمة على فكرتي الأصل والفرع واللغة العليا واللغة السفلى أو الطرح الأعمى الذي لا يرى ارتباطا بين العربية المغربية والعربية المعيار.

ومن التصورات التقليدية، نجد فكرة شارلز فيرغسون(1959) .Charles A Ferguson التي يحدد فيها الازدواجية اللغوية، بقوله "استخدام بعض المتحدثين تنوعين أو أكثر اللغة نفسها في ظروف مختلفة (التنوعات اللغوية)"، وهو تعايش قائم على فكرة: التفوق والأصل؛ اللغة العليا والدنيا[31].

ارتبطا بذلك، يوضح الباحث عبد المجيد جحفة تصوره للاتصال بين العربيتين بقوله: "لا يَكمُنُ عملنَا، هنا، في التنبيه إلى أن اللفظ في العربية له مقابلٌ في العربية المعيار.

29 . نفسه. ص. 82، 83.

30 . نفسه. ص. 192، 193

31 . Ferguson, C. A. Diglossia. **Word**, 15(2), 325–340, (1959). p. 325.

لا نبحثُ في "الفصيح في الدارج". نطرحُ، بالأحرى، أسئلةً من قبيل: بأي معنى يتقابلُ اللفظان؟ وهل لهما نَفسُ المعنى، أم إنَّ هناك تبايناً؟ وما أساسُ التماثلِ أو التباين؟"[32].

إن فكرة التجاوز التي يجسدها كتاب "حفريات في العربية"؛ لا ترتبطُ بالرغبة في التفرد، ولكنها فكرةٌ مبنية على التجاوز المؤسس على رؤية علمية مستمدة من تجربة طويلة مع معطيات العربيتين. ينظر الباحث اللساني عبد المجيد جحفة في حفرياته العربية إلى العربية المغربية؛ باعتبارها اللغة الأم لمعظم المغاربة، والتي يحيون بها وتحيا بهم، إلى جانب العربية المعيار. وبذلك، فإن تجسيدَ قيمتها الموضوعية مرتبط، بالأساس، بدراسة بنيتها النحوية؛ أي توجيه البحث في مستوياتها التركيبية والصواتية والدلالية–المعجمية والصوتية في إطار ما تتيحه النظريات اللسانية المؤسسة على المبادئ والوسائط.

يظل هذا التصور قائما في كتاب حفريات في العربية، باعتباره تصورا نظريا يتطلب أولا دراسة العربية المغربية دراسة وصفية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بربطها بالعربية المعيار، ونتائج هذا الوصف الدلالي ستمكن اللساني من تطبيق تلك التصورات النظرية اللسانية.

في هذا الإطار، تجسد مقدمة "حفريات في العربية" مقدمة مبدعة، توضح وتفسر، وتناقش، وتنتقد، وتهدم وتبني؛ إنها مقدمة دقيقة وواضحة في تصورها للعلاقة بين العربيتين، فهي توضح جدوى الاتصال باعتباره تعايشا، وكيف يمكن دراسة العربية المغربية، وهو ما يوضحه الباحث بقوله: " تشكل العربيةُ المغربيةُ امتداداً للعربية المعيار، وتشكلُ العربيةُ المعيارُ منطلقاً لتطوير العربية المغربية، وشحن إمكاناتها ومدِّها بسبل التعبير وأسبابه"[33]. يتوافق هذا التحديد للاتصال مع تصور اللسانية طوماسون كاري سارة(2001)، التي ترى أن: **الاتصال اللغوي هو استعمال لأكثر من لغة في نفس المكان وفي نفس الوقت**"[34].

لا شك أن المطلع على "حفريات في العربية" سيتوقف عند الدقة والموضوعية في وصف المداخل المعجمية، وهو وصف يتجاوز الخصائص الدلالية إلى الخصائص التركيبية، والصوتية، والفضائية، إنه عمل ينطلق من تصور واضح، ويعبر، بلا شك، عن وعي لساني عميق، وعن تجربة لسانية رزينة تهدف إلى البحث الدقيق، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال الارتباط والتعايش المستمرين بالعربية المغربية باعتبارها موضوعا للبحث، وليس لغةَ حياةٍ فقطْ، وإدخالها في سيرورة المقارنة بكونها لغة طبيعية، والاعتقاد بأن

32 . جحفة، عبد المجيد **حفريات في العربية، نماذج من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار**، مرجع سابق. ص. 44.

33 . نفسه، ص. 36.

34 . Thomason, S. G. **Language contact**. Edinburgh: Edinburgh University Press, (2001). p. 1.

البحث في اتصالها بالعربية المعيار مفيد للعربيتين معا. إن حفريات في العربية مشروع لساني أصيل، يُجيب عن الأسئلة من قبيل: كيف ندرسُ عربيتَنا المغربيةَ؟ وكيف نقاربُها؟، ويعبر عن تطور البحث الدلالي–المعجمي في تناول مسألة الاتصال بين العربيات.

1.2.2. نحو دراسة مقارنة لحروف الجر في العربية

بالإضافة إلى كتاب "حفريات في العربية"، يمثل كتابُ "حروف الجر في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية" عملا أصيلا ومتفردا في زمنه (1989)، وعملا بناءً يعيد النظر في بنية حروف الجر في العربية تركيبا ودلالة وفق التطورات النظرية التي عرفتها الدراسات الغربية المقارنة.

يمثل هذ الكتاب بحثا متجددا، ينظر إلى بنية حروف الجر العربية انطلاقا من أطر نظرية جديدة وعميقة، وقد تمكن عبد المجيد جحفة أن يقدم إضافة نوعية لدراسة حروف الجر العربية منطلقا من تصور القدماء، ووصفه وإبراز القصور فيه، وصولا إلى وضعها في نظريات ذات بعد كلي مقارن، والنظر إليها داخل بنية اللغة العربية ذاتها، وفي بنى أخواتها من اللغات الطبيعية، مع الاعتماد على دراسات دلالية تفكيكية للمعنى، وبالتركيز على معطيات كثيرة لتحليلها بنيتها ومقارنتها والبحث عن السمات المميزة لها، واستخلاص النتائج. إن قارئ الكتاب سيدرك أهميته المنهجية والنتائج المتوصل إليها. وبذلك، يشكل هذا الكتاب مرجعا مجددا للنظر في الحروف وعلاقاتها، لا يقفز على تراث نسق الحرف العربي، ولكنه يضعه في ميزان المسألة وفق آليات جديدة، وأطر نظرية جديدة.

في سياق تطوير مقاربته لدراسة الحروف في اللغة العربية، وسعيه إلى تعميق البحث الدلالي لهذه الفئة من المقولات، يتوقف الباحث عبد المجيد جحفة عند عدد من الإشكالات التي شغلت الدرس النحوي القديم، حيث عُدّ الحرف وحدة نحوية ذات حمولة دلالية. ويكمن جوهر الإشكال في ضبط مفهومه، ليس فقط من خلال العلة التي وضع من أجلها، وإنما أيضًا عبر تمييزه عن غيره من الوحدات. وقد ظل هذا التحديد متأرجحا بين العلة والوظيفة. ويستعرض الباحث، في هذا الإطار، قضايا متفرقة مرتبطة بالحروف، غير أنّ ما بلغه القدماء – في نظره – لا يرقى إلى تقديم أجوبة نسقية حاسمة، بالنظر إلى ما تطرحه هذه المقولة من إشكالات دلالية ونحوية متشابكة[35].

وفي سياق تمهيده لمناقشة دلالية وفق أطر نظرية حديثة، يتناول الكتاب مشكل تمثيل حروف الجر، ومسألة البنية التفريعية للفعل باعتبارها المتحكمة في وجود حرف

35 . جحفة، عبد المجيد، **حروف الجر في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية**، منشورات مختبر اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، ط1. (2022)، صص. 21، 25.

الجر من عدمه مثلما في "مررت ب" أو يكون مستقلا كم في "تجول في المدينة"/ نام على السرير[36] ...إلخ من القضايا الأخرى.

في هذا الاتجاه، يتطرق إلى تصور ميلر وجونسون 1979 في كتابهما "اللغة والادراك" (language perception) وهو تصور قائم على فكرة أن "الحروف لها محتوى علاقي؛ أي أنه محمول يخصص عن طريق عناصر أولية مثل "المكانية" و"الاستعلاء" في الحرف "على". كما يتناول البنية التصورية لحروف الجر من خلال أعمال جاكندوف في إطار العلائق الفضائية المبنية على بعض المقولات الأنطولوجية. بالإضافة إلى علاقة التناغم بين الحرف والفعل، باعتبارها علاقة أشبه بالاعتباط، إذ يكون الفعل غير متضمن لما يُعْجِمُه الحرف الذي يأتي في سياقه، مثل "بحث عن" و"دافع عن"، حيث يفيد الحرفَ الابتعاد من مكان ما، وهو ما لا يتحقق أثره في البنية الدلالية للفعلين "بحث" و"دافع"[37].

2.2.2. حروف الجر والإعراب

في الفصل الثاني من كتاب "حروف الجر في اللغة العربية"، يتناول اللساني عبد المجيد جحفة النسق الإعرابي المتعلق بحروف الجر في علاقتها بالأفعال المتواردة معها، وتأثيرها على ما يطلق عليه التعدية في الأفعال، فهناك الأفعال المتعدية بالحرف والمتعدية بدونه، بالإضافة إلى إشكالية الإعراب المحلي في النصب على سبيل التمثيل الفعل "مر". كما يتطرق إلى الأفعال التي توصل بحروف الإضافة من قبيل" اخترت فلانا من الرجال". بالإضافة إلى تناوله لأفعال الانتقال التي قد ترد بحرف جر أو دونه مثل: "أعطى" و"وهب" و"منح" و"سمى"...إلخ وربطها بنظرية الأدوار المحورية والنظرية الفضائية[38].

فضلا عن ذلك، نجده يناقش مسائل من قبيل مفعول المصدر ونزع مفعوله بحرف الجر كما في "ضرْب زيد لعمر آلمني" وربطها بالبنية المحورية، وظاهرة النصب على المحل، ويطرح إشكالية عمل النصب كما طرحها ابن هشام في المغني من قبيل "ليس زيد بقائم ولا قاعدا"، فقاعدا معطوف على قائم وإن جاء مجرورا. كما ربط تحليله بالأدوار المحورية والنزع. ويتناول إشكالية إعراب بعض الظروف وإشكالية اعتبار بعضها ظروفا كما في "جلس موضعك" فيما تنعت ظروفٌ أخرى بالمفعولات مثل "دخلت البيتَ". كما يتطرق إلى أنواع الإعراب: بالصرفة، المسند إلى الفاعل، وبالفعل

36 . نفسه، 45.
37 . نفسه، 47، 53.
38 . نفسه، 61، 62، 63.

المسند إلى المفعول والتجرد كما في بنية المبتدأ والخبر، وإعراب دلالي للظروف والتمييز والحال[39].

في إطار تعميم الملاحظات، يأتي بمقارنة بين الظروف المتضمنة لـ"في" والظروف مثل "أمام" في سياق العطف، ويخلص إلى أن أمام متضمنة لـ"في" مادام أن بنية العطف جيدة كما في "كان البوليس متجمهرا في الكلية وأمامها/ أمام الكلية وفيها". ومنه، يتناول مسألة مبدأ الرأس الفارغ في اللغات الخاصة بالحروف المحذوفة. من هذا المنظور، فإن الإعراب ليس إعرابا تقليديا، بل هو إعراب بخصائص كلية في إطار مقارن وذلك وفق النظرية الإعرابية، وما تطرحه في بنية التعدية إلى مفعولين، في حالة ورود الحرف وعدمه واهتم، أيضا، بمسألة النزع بواسطة الحرف في إطار سلمية الأدوار الدلالية أو المحورية[40].

3.2.2. حروف الجر ومعجمة الفضاء

يقدم الباحث عبد المجيد جحفة، في الفصل الثالث من كتاب "حروف الجر في اللغة العربية"، دراسة لحروف الجر في إطار البنية التصورية الفضائية، انطلاقا من الأسئلة التي يطرحها، أساسا، جاكندوف بخصوص النظرية التصورية، من قبيل ما هي طبيعة المعنى في اللغة البشرية أو كيف نتمكن من الحديث عما ندركه وما نفعله؟ ويتناول القراءة الفضائية انطلاقا من وضعنا الجسدي ومركزيته في الفضاء، واعتبار هذه المركزية متجلية في التعبير اللغوي. وهذه المركزية لها ثلاثة عناصر:

- مركزية الشخص (أنا)
- مركزية فضائية (هنا)
- مركزية زمنية (الآن)[41]

وفقا لهذا الإطار، تُحلل اللغة على أساس أننا ننظر إلى الفضاء باعتباره الموقع الذي نوجد فيه، فالبعد والقرب يتحقق من موقع وجود الشخص. وهذه المركزية الفضائية تنتج مجموعة من التصورات والمفاهيم الفضائية التي تتجلى في اللغة، بل اللغة تترجم هذه المركزية.

إن موقع الشخص يحدد مصدر النسق الإحالي للفضاء، ولا يمكن فهم ما يقوله إلا أن نتخيَّل الموقع الذي يوجد فيه المتكلم. ويتطرق أيضا إلى تصور غروبر ولاينز (Lyons) المتعلق بقراءة الحلول في مقابل الاتجاه، بالإضافة إلى تناوله لتصور غروبر لمستوى البنية

39 . نفسه، 70، 75.
40 . نفسه، 77، 100 وما بعدها.
41 . نفسه، 117.

التحية للعبارات الفضائية، فهناك بنيات قبل معجمية للحروف، إذ يعتبر الحرف "من" نفيا للحرف "إلى" وله البنية "لا إلى" كما في (16)[42].

16. أ. جاء زيد من المدرسة

ب. جاء زيد لا إلى المدرسة

يعتبر الحرف "من" نفي للحرف الحركي "إلى" وكذا الحروف غير الحركية، مثل "الباء" و"في" و"عَلى" فهو، باعتباره دالا على مصدر الحركة، يناقض ما تدل عليه تلك الحروف من مكانية وحلولية واستقرار. كما يتطرق إلى الحروف الدالة على الملكية في إطار الانتقال الفضائي مثل استعمال "إلى" في البنية "باع زيد الكتاب لعمر"، وتوسيع مفهوم الملكية في سياق غير حركي في مثل "إنه من الأردن" و"ينتمي أيمن إلى تلك المنظمة". بالإضافة إلى دراسة الحروف الدالة على "الهدف" مع أفعال حركية، مثل "صعد زيد إلى السطح" التي تعني تحتيا "صعد زيد إلى (على السطح)". ويبرز، في كثير من المعطيات، سيرورة الانتقال وفقا للبنية الفعلية في علاقاتها بالحروف التي تقتضيها، والفروقات بينها كما في "سيرورة الانتقال الموقعي كما في "أرسل زيد إلى عمرو كتابا". كما يهتم بالانتقالات التي تعبر عن معجمة فعل حركي مع التركيب "من إلى" أو ما يسمى بالتركيب "مصدر–هدف"، ويقدم أمثلة منها: "رمى زيد الكرة إلى عمر". وكذلك أفعال الدالة على انتقال الملكية التي تتضمن نفس التركيب، مثل "باع زيد كتابا لعمرو"، والأفعال الدالة على التعيين من قبيل "تحول زيد من طباخ إلى عالم فيزيائي"، وهذا الصنف يطغى عليه قيد التجانس الدلالي. ولهذا، لا يقبل تحول زيد من مسلم إلى صحراء[43].

4.2.2. بعض المعاني المجازية لحروف الجر

في سياق التمهيد لتطوير النظر إلى حروف الجر في اللغة العربية، يعرض في هذا الكتاب حروف الجر أو ما يطلق عليه "حروف المعاني" في سياق التوسع في الاستعمال. وينطلق من تحديد معاني هذه الحروف وفق ما جاء به القدماء، مثل ابن هشام والمرادي في الجنى الداني؛ فالباء للإلصاق، وهي لا تدل على ذلك إلا في ارتباطها باسم. وهذا الارتباط التركيبي الدلالي أسهم في التباس الحرف. ويتناول، في هذا الفصل، تعدد معاني الحرف الواحد عند النحاة، ف"الباء" مثلا تفيد الالصاق، وهو المعنى الأصلي، وتفيد معان عدة من قبيل: التعدية "خرجتُ بزيد"؛ فمعناه: "أخرجت زيدا"، والاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كقولك: "كتبت بالقلم" أو السببية، التي ترتب أمراً على

42 . نفسه، 126، 127.

43 . نفسه، 129، 140، 145.

أمر، والمثال عليها قوله عز وجل: "إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل" (البقرة:54)، فَظُلْمُهُم أنفسهم سببُه عبادة العجل، والمصاحبة كما في قوله تعالى: "يا نوح اهبط بسلام منا (هود:48)"، أي: اهبط مصحوبا بسلام منا، والظرفية في مثل قوله تعالى: "ولقد نصركم الله ببدر" فالباء في 'بدر" دالة على المكان،...إلخ. تأتي هذه المعاني في إطار وعي النحاة بأن الحرف يمكن أن يحل مكان حرف آخر[44].

غير أن عرضه لهذا النوع من الحروف ليس رغبة في التكرار، وإنما بغية معالجتها وفق أطر نظرية حديثة. لذلك، نجده يحدد إطارا نظريا واضحا، ويعالج تعدد معاني الحرف في سياق المعجم الذهني، ونقدم هنا مثالا واضحا للسياقات التي ترد فيها حروف الجر في التركيب ذاته كما في (17)[45].

17. أ. تَنَقَّلَ زيد بالسيارة
ب. تَنَقَّلَ زيد في السيارة
ج. تَنَقَّلَ زيد على السيارة
د. تَنَقَّلَ زيد مع السيارة
هـ. تَنَقَّلَ زيد إلى السيارة
و. تَنَقَّلَ زيد من السيارة

يذهب إلى أن هذا التعدد للمعنى الواحد، لا يمكن تركه هكذا، بل لا بد من معالجته معالجة واضحة. في هذا الإطار، يقدم محاولات لفهم هذه العلاقة، ومنها تصور جاكندوف (1978) الذي يفرق بين المعنى الحرفي والمعنى الذي يكتسبه الحرف في السياق، ويربط تعدد معاني الحروف في إطار الاشتراك في السمات الدلالية[46].

إلى جانب ذلك، يتطرق إلى العلاقة بين "واو العطف" و"واو المعية"، فالعطف يقتضي الاشراك في الحدث والمعية تستلزم الاشراك في الزمن أو المكان. يتناول الجانب الفضائي في هذا النوع من الحروف، بالإضافة إلى مناولته لواو القسم وبائه لكونهما يشكلان حرفي إنجاز القسم، ويتطرق إلى خصائصهما الدلالية، والأداة أو الاَستعانة التي يدل عليها حرف "الباء" مثل: "قتلت بالسيف". كما يمعن النظر في الكيفية أو الحال وإدماج "الباء مثلما نجد في البنية "فتح الباب ببطء بالمفتاح". زيادة على التطرق إلى "الباءات": باء النقل والتعدية في إطار البنية التحتية الجعلية مثل "هرّبت البنت الولد"،

44 . نفسه، 178 – 181.
45 . نفسه، 181، 182.
46 . نفسه، 183، 184.

وباء المشاركة مثل "اجتمع بـ"[47]، بالإضافة إلى تقديمه أمثلة كثيرة لورود الباء لا يمكن ذكرها كلها في هذا المقام.

هكذا، يتضح، من الظواهر الدلالية التي يدرسها عبد المجيد في مؤلفاته التي تناولناها وغيرها وفي العديد من المقالات، أن البحث الدلالي في المغرب يعرف تطورات عميقة ومجددة، تجمع بين العمق النظري والدراسة التطبيقية للغة العربية في مستوييها المعياري وكذلك في اتصالها بالعربية المغربية، مما جعله من الأصوات العلمية البارزة في مسار تطور البحث الدلالي بالمغرب والعالم العربي.

خاتمة

يتضح، من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المقال، أن البحث الدلالي في اللسانيات التوليدية بالمغرب قطع أشواطا مهمة منذ بداياته الأولى، وانتقل من مرحلة التعريف والاستيعاب إلى مرحلة الإنتاج والمساءلة النقدية. فقد أسهم الباحثون المغاربة في إدماج قضايا المعنى ضمن المشروع اللساني الحديث، واستطاعوا أن يربطوا الدلالة بالبنية التركيبية، ويعيدوا طرح الأسئلة الكبرى حول طبيعة المعنى، وتمثيله الذهني، وآليات توليده في اللغة الطبيعية. كما ساهمت هذه الأبحاث في تطوير أدوات وصفية وصورية مكنت من تجاوز بعض المقاربات التقليدية التي كانت تفتقر إلى الدقة والصرامة النظرية.

ورغم هذا التراكم الإيجابي، فإن البحث الدلالي في المغرب ما يزال يواجه جملة من العراقيل التي تعيق اكتمال نضجه، من أبرزها غياب مؤسسات بحثية متخصصة تُعنى بالدراسات الدلالية، وضعف التنسيق والتكامل بين الباحثين، إلى جانب ندرة المجلات اللسانية المحكمة، ومحدودية الدعم المادي والمعنوي الذي يشكل شرطا أساسيا لتطوير أي مشروع علمي جاد. كما أن عددا من الأطاريح الجامعية القيمة والعميقة لم تنل حظها من الانتشار والتداول، إذ ما تزال حبيسة رفوف المكتبات الجامعية، على الرغم من أنها تُجسد بعمق حيوية البحث الدلالي في المغرب وتطوره.

ومع ذلك، فإن الآفاق المستقبلية تظل واعدة، خاصة مع انفتاح البحث اللساني على العلوم المعرفية والمعلوماتية والنفسية، وهو ما يمنح البحث الدلالي إمكانات جديدة لفهم اللغة وتمثيلها ومعالجتها. إن التحدي اليوم لا يكمن فقط في متابعة ما يُنتَج في المراكز اللسانية العالمية، بل في بناء مشروع دلالي موسع للغة العربية، يتجاوز الجهود الفردية، ويتفاعل مع الإنجازات اللسانية المتقدمة في اللغات الطبيعية الأخرى، ويستثمر في خصوصيات اللغة العربية لإغناء النظرية اللسانية العامة.

47 . نفسه، 190، 196.

وبذلك، نؤكد على أن البحث الدلالي في المغرب، رغم ما يعتريه من صعوبات، يشكل مجالا خصبا ومتجددا، وأن المستقبل مرهون بمدى قدرة الباحثين والمؤسسات على تحويل هذا التراكم إلى مدرسة بحثية راسخة تنخرط في الأسئلة المرتبطة بالمعنى وفق المبادئ الكلية والخاصة، وتسهم بفعالية في تطوير التفكير اللساني المعاصر.

هكذا، يمكن القول إن البحث الدلالي في المغرب يشكل اليوم رافدًا أساسيًا من روافد البحث اللساني العربي، ومسارًا معرفيًا مفتوحًا على التطوير والتجديد. وما يحتاج إليه هذا المسار في المستقبل هو مزيد من التأطير المؤسسي والدعم الأكاديمي والتنسيق العلمي، حتى يواصل أداءه في بناء معرفة لسانية رصينة تُسهم في تطوير فهمنا للغة العربية، وتضعها في قلب النقاشات اللسانية العالمية المعاصرة.

في الأخير، لا بد من الإشارة إلى الترجمة لعبت دورا محوريا في تطور البحث الدلالي بالمغرب، إذ شكلت الجسر الأساس الذي عبرت منه المفاهيم اللسانية الغربية إلى البحث الدلالي المغربي. فمن خلال جهود الباحثين الدلاليين، الذي يعكفون على ترجمة العديد من الأعمال الدلالية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، انتقلت إلى الساحة الأكاديمية المغربية العربية أهم النظريات الدلالية الحديثة، وخاصة النظرية التوليدية، والنظرية التصورية، والنظرية المعرفية، مما أتاح إعادة بناء المفاهيم اللسانية في الوسط العربي. وقد أسهمت الترجمة في توطين المصطلح الدلالي وإغناء النقاش النظري والمنهجي، كما مكنت الباحثين من الاطلاع المباشر على مناهج التحليل الحديثة ومقارنتها بالتراث اللغوي العربي. وبهذا المعنى، فإن الترجمة تعد أحد المحركات الأساسية التي ساعدت على تطوير البحث الدلالي في المغرب وربطه بالسياق العلمي العالمي.

المراجع

اغليمو، محمد، **"مقاربة فضائية لبعض أفعال الحركة في اللغتين العربية والإنجليزية"**، مجلة دفاتر الدكتوراه، عدد 1، (2013)، صص. 11–20.

جحفة، عبد المجيد، **النسق الزمني للغة العربية: دلالة الزمن في اللغة العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، (2006).

جحفة، عبد المجيد، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، (2001).

جحفة، عبد المجيد، **حفريات في العربية: نماذج من الاتصال الدلالي بين العربية المغربية والعربية المعيار**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر ودار الأمان، (2019).

جحفة، عبد المجيد، **حروف الجر في اللغة العربية: قضايا تركيبية ودلالية**. الدار البيضاء، منشورات مختبر اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، (2022).

غاليم، محمد، **"عن البحث الدلالي العربي" ضمن تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1991)، (150–101).

غاليم، محمد، **المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، (1999).

غاليم، محمد، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة: مبادئ وتحاليل جديدة**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، (2007).

الفاسي الفهري، عبد القادر. **"اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج لآفاق،" ضمن تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1991) 11–40.

الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، (1990).

الفاسي الفهري، عبد القادر، **ذرات اللغة العربية وهندستها: دراسة استكشافية أدنوية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، (2010).

Ferguson, Charles A. "Diglossia." **Word** 15, no. 2 (1959), 325–340.

Katz, Jerrold J., and Jerry A. Fodor. "The Structure of a Semantic Theory." **Language** 39, no. 2 (1963), 170–210.

Katz, Jerrold J., and Paul M. Postal. **An Integrated Theory of Linguistic Descriptions**. Cambridge, MA: MIT Press, (1964).

Pustejovsky, J. (1995). **The generative lexicon**. MIT Press.

Schultz, Julia. "The Semantic Development of Nineteenth-Century French Cookery Terms in English: Tendencies of Borrowings Relating to Dishes, Desserts and Confectionary." **Journal of Language Contact – Evolution of Languages, Contact and Discourse 9,** no. 3 (2016), 477–512.

Thomason, Sarah G. **Language Contact**. Edinburgh: Edinburgh University Press, (2001).